مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.٣ آب ٢٠١٧: ص ص٥٩٥-٦١٤
DOI: 10.21928/juhd.20170820.26, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

أثر الاقتصاد الرّيعي على النظام السياسي*

The Impact of Rentier Economy on political system

أ.م.د. كنعان حمه غريب عبدالله

Assist prof.Dr. Kanaan Hamagharib Abdullah

University of Human Development, Iraq

(ORCID): 0000-0001-8151-4166

E-mail:kanaan.abdullah@uhd.edu.iq

Dr. Kanaan Hamagharib Abdullah is an assistant professor, He has B.A. in Political science, M.A. in Political Science, Ph. D. in Political Science- Political Thought. He has (2) Journal Articles and (2) conference papers. He was joined the department of political science at Sulaimani University from 2007-2015. He was joined department of political science at University of Human Development in 2008. He was joined law department at University of Human Development in 2012 up to date. Now he is dean of college of law and politics.

رضوان ابوبكر- مساعد باحث

Radwan Abubakr-Assistant Researcher

الملخص

بناقش هذا البحث مفهوم الاقتصاد الريعي ومن ثم اثر هذا النوع من الاقتصاد على النظام السياسي، الادعاء الاساسي في البحث ان تبني الاقتصاد الريعي تؤدي الى ظهور نظام سياسي غير قابل للمسائلة. حاول البحث عبر الاعتماد على المنهج الاستقرائي اثبات الفكرة المطروحة في البحث. توصل البحث بأنه الدولة التي تعتمد على بيع الثروات الطبيعية لديها لتمويل النفقات العامة لا يمكن ان تعرض نفسها للمسائلة. لذلك يمكن القول ان الاقتصاد الريعي من الصعب ان تؤدي الى بناء نظام ديمقراطي.

* **البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث الثاني**

Abstract

This study investigates the rentier economy and its impact on the political system. This study claims that the adoption of renter economy which leads to the emergence of political system which is not able to allow the accountability in any way. The inductive approach was employed to investigate the research argument. The research found that the state which relies on exporting natural resource to cover the public expenses tend to does not allow the accountability in government departments. In hence, the renter economy does not allow the political system to become democracy.

مقدمة

تتناول هذه الدراسة مفهوم الاقتصاد الريعي ومن ثم مناقشة مدى تأثير الاقتصاد الريعي على طبيعة النظام السياسي. بمعنى ان البحث يسعى الى كشف مدى الارتباط بين الاقتصاد الريعي والنظام السياسي.

يعد الاقتصاد الريعي من الانماط الاقتصادية المنتشرة في الدول التي تعتمد على بيع الثروات الطبيعية ومن بينهما النفط ومن ثم انفاق ما تحصل عليها من العائدات في ادارة الدولة. هذا النوع من الانظمة الاقتصادية قد تبتعد من محاولة الحصول على مصادر دخل اخرى لادارة الدولة و من الممكن ان تختلف الدول من حيث درجة اعتمادها على بيع الثروات الطبيعية التي تمتلكها. هذا النوع من الانظمة الاقتصادية اصبحت محل البحث والنقاش بناءا على فكرة مفادها ان طبيعة النظام الاقتصادي تؤثر في بنية النظام السياسي وطبيعة التفاعلات السياسية فيها ومن ثم ظهور نظام سياسي قد تختلف عن الانظمة السياسية الاخرى التي تتبين نظاما اقتصاديا لا تعتمد على بيع الثروات الطبيعية فيها.

تركز هذه الدراسة على اختبار ومناقشة الفكرة التي سبقت ذكرها،. تتبنى الدراسة اتجاها تحليليا يتمثل في نقد نمط الاقتصاد الريعي بالاعتماد على كثير من الدراسات والابحاث التي تتبنى منظورا نقديا رافضا للاقتصاد الريعي والدولة الريعية، لذلك فإن هذا المنطلق لايمثل تحيزا الى منظور معين بقدر ما تعتمد على دراسات ومقولات أقرب الى مقولات مسلمة في حقل العلوم السياسية والاقتصادية التي ترفض نمط الاقتصاد الريعي وشكل وطبيعة الدولة الريعية.

مشكلة البحث:

قضية هذه الدراسة هي تحليل مفهوم الاقتصاد الريعي وتأثيره على النظام السياسي، لذلك يمكن طرح مشكلة البحث في شكل مجموعة من التساؤلات المترابطة فيما بينهما و هي:

اولا: ما هو الاقتصاد الريعي و كيف تؤثر في النظام السياسي؟

ثانيا: هل ان كل دولة يملك النفط دولة ريعية ام هي دولة التي يتبنى اقتصاداً ريعياً؟

ثالثا: كيف يمكن للدولة الريعية التحول الى اللاريعية؟

فرضية البحث:

الفرضية الاساسية للبحث تتمثل في الادعاء الذي مفاده ان الاقتصاد الريعي تؤثر في طبيعة النظام السياسي للدولة بشكل تختلف عن نظام سياسي لدولة تتبين اقتصاد غير ريعي و ذات متعدد المصادر. و يمكن عرض فرضية البحث في شكل نقاط تالية لتوضيح جوانب اخرى لفرضية البحث التي يتم اختبارها :

اولا. كلما ازداد استخدام النفط والموارد الطبيعية الاخرى كمصدر اساسي في دخل الدولة ازداد تبني الدولة للاقتصاد الريعي.

ثانيا. زيادة الاعتماد على النفط والمنتوجات النفطية وبيع النفط يؤدي الى تشكيل دولة ذات نظام سياسي غير قابل للمسائلة و غير ديمقراطية.

منهجية البحث:

بهدف التحقق من فرضيات الدراسة تبنى الباحث منهجا واطارا تحليليا محددا تمثل، في استخدام مفهوم "المرض الهولندي Dutch Disease " كإطار(Frame) تحليلى. بشكل عام هي العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية). الآلية تكمن في أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية) ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى ، بينما تصبح وارداتها أرخص، مما يجعل قطاع الصناعات التحويلية عندها أقل قدرة على المنافسة .ورغم أن المصطلح يربط غالبا باكتشاف الموارد الطبيعية، فإنه يمكن ربطه بأي تطور ينتج عنه تدفق كبير من العملات الأجنبية، بما في ذلك زيادة حادة في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الاول

في ماهية الاقتصاد الريعي

اصبح الاقتصاد الريعي من المواضيع المهمة على الصعيد الدولي، فهناك جدل واسع حوله و الدول التي يعنيها، إذ هناك آراء هي الى إنه سبب رئيسي للتخلف وللأزمات الاقتصادية التي تصيب الدولة، لأنها تعتمد في دخلها الوطني على مصدر واحد، وأي خلل قد يصيب هذا المصدر يؤدي الى عدم قدرة الدولة على مواجهة العوائق التي قد تصيبها.وفي هذه الحالة يكون تأثيرها واضح على عناصر الدولة وعلى المواطنين في المجتمع، وأحد مهام هذه الدراسة اختبار هذا الرأي.

لذلك من الضروري التمهيد للمفاهيم الأساسية للدراسة قبل الخوض فيما سبق من الآراء. وعليه يحاول الباحث عرض تعريفات الاقتصاد الريعي وأنواعه والفرق بينه وبين الدولة الريعية، وفي هذا السياق يجري التركيز على نموذجين من التعامل مع النفط. النموذج النرويجي الذي يروج له كثيراً كتجربة ناجحة، والنموذج الهولندي الذي وجه له انتقادات كثيرة باعتباره منهجاً غير موفقاً في التعامل مع النفط.

في هذا المطلب يجري التركيز على النقاط التالية:

١. مفهوم الاقتصاد الريعي

٢. خصائص الاقتصاد الريعي و انواعه

اولا: مفهوم الاقتصاد الريعي

يتم هنا مناقشة ماهية الاقتصاد الريعي، و ذلك من خلال التركيز على مفهوم الاقتصاد الريعي ثمّ بيان مؤشرات الاقتصاد الريعي،وبعد ذلك التركيز على تأريخ و أنواع الإقتصادات الريعية وكما يأتي:

١. التعريف اللغوي

١- تستعمل كلمة (الريع) باللغة العربية و التعريف اللغوي في العربية فإن الريع لغة تعني: "النماء والزيادة.. ويقال أرض مريعة أي مخصبة، وريعان كل شيء، ومنه ريعان الشباب"، ويعني امتلاك قيمة اقتصادية توفر دخلا مضمونا لمدة من الزمن[١]. و قد جاءت في القران الكريم بمعنى مكان مرتفع، حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ((أتبنون بكل ريع آية))[٢] جاءت كلمة ريع في هذه الآية بمعنى المكان المرتفع[٣]. وبعد ذلك تستعمل الكلمة(Rent) بالانكليزية بعدة معاني.

٢- تعريف كلمة الريع، بمفهوم ديفد ريكاردو، فالريع يستعمل كبديل لكلمة (Royalty) بمفهوم" الاتاوة" او" حصة مالك الملك ."وفي الصناعة النفطية كانت الكلمة ترد بشكل مستقل عن الضريبة باعتبارها- حصة للمالك قبل احتساب الضريبة . وكان هذا الاستعمال شائعاً في زمن الامتيازات، ولا تزال تستعمل في بعض العقود النفطية .أما الاستعمال الشائع للكلمة باللغة الانكليزية Rent فهو ما يتعلق بإيجار البيوت والعقارات.[٤]

٢. التعريف الإصطلاحي

اختلف الكتاب حول تعريف مصطلح اقتصاد الريع، الا أن اغلبهم متفقون على مضمون واحد، الا وهو إعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل.

كان كارل ماركس أول من لفت النظر الى ما أسماه "الرأسمالية الريعية". و يقصد ظاهرة اقتصادية – اجتماعية، ويصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً. ودخلها لا يتأتى من انتاج البضائع والسلع، بل من خلال امتلاك مصادر الريع، مثل الاراضي والعقارات المؤجرة حتى الاسهم والسندات. وفي علم الاجتماع يستعمل التعبير للاستدلال على الطبقات الطفيلية غير المنتجة أو الاستهلاكية[٥].

---

(١) معجم الصحاح، الجوهري،دار المعرفة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨، مادة (ريع) ص:٤٤١

(٢) سورة الشعراء، أية ١٢٨.

(٣)أحمد بشارة، ماذا يعني الاقتصاد الريعي،تأريخ نقل (٢٠١٧/١/٢٣) متاح عن الرابط الاتي:

http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/721133-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88%D8%9F-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%AF%D9%89-%D9%82%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%9F

(٤)عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية،دراسات العربية الطبعة الاولى، بغداد-٢٠١٣ ص ٨.

٥)عدنان الجنابي، مصدر سبق ذكره ص ٧.

كما يعد آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) أول من استعمل هذا المصطلح بوصفه شكلاً من أشكال المردود المالي . ولكن أول من استعمله كنمط اقتصادي هو كارل ماركس في كتابه (رأس المال) حيث قال : "في الاقتصاد الريعي تُقوى علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الإجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج"، أما العالم الاقتصادي الإيراني حسين مهدوي فهو أول من صاغ المفهوم الحديث للريع في السبعينات من القرن المنصرم، حيث عرَّف الدولة الريعية بأنها الدولة (التي تحصل، وبشكل منظم، على كميات معتبرة من الريع الخارجي التي تُدفع من قِبل أشخاص أجانب، أو هيئات أو حكومات أجنبية، لمصلحة أفراد أو هيئات أو حكومة الدولة المعنية).[١]

وأخيرا، فإن اول من ربط بين مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية Rentier State هو حسين مهدوي في بحثه الموسوم" نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية حالة ايران " والذي نشر عام١٩٧٠[٢]"غير ان من أعطى الريع (Rent)معناه الاقتصادي المحكم أكاديمياً هو ديفيد ريكاردو في كتابه "حول مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب".

والريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الاضافي من الارض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة نفسها بما يتجاوز عائد الأرض الحديّة المستعملة لنفس الغرض، أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الانتاج من عمل ورأس المال" [٣].

وبناء عليه فان الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز[٤]. أما مفهوم الريع في النظرية الاقتصادية فيعني: "الدخل الناتج عن مورد طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا المورد"، ويعرفه بعضهم بأنه: "كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة (المال)". وأفضل التعريفات هو التعريف الثاني. فكل "دخل" لم يتولد نتيجة "عمل" فهو دخل ريعي. والعمل هنا يعني تصنيع أو تجارة أو تقديم خدمة[٥]ويعتمد الاقتصاد الريعي بشكل أساسي على عنصر "الأرض" كما هي، دون أن يستخدمه لإنتاج شئ آخر. وذلك على خلاف الاقتصاد الصناعي أو الزراعي. فالزراعة والصناعة لا تعد اقتصادا ريعيا لأنهما تقدمان قيمة مضافة على المواد الخام أو السلع الوسيطة. فالزراعة تقدم قيمة مضافة محدودة بتحويل البذور إلى محاصيل – والصناعة تقدم قيمة مضافة بتحويل سلعة وسيطة إلى سلعة استهلاكية.. إلخ[٦].من جانب

---

(١) نقلاً عن: تحسين حمه سعيد، نظرية أمارتياسين في العدالة ونتائج تطبيقها على التشريعات المالية العراقية الفدرالية،رسالة ماجستر غير منشورة ، تقديم الى جامعة المنصورة، كلية حقوق، ص١٥٧.

لمزيد من المعلومات ينظر (تحسين حمه غريب، العدالة ونظرياتها مع نظرة خاصة لنظرية آمارتياسن في العدالة، من منشورات جامعة التنمية البشرية، الطبعة الاول،٢٠١٦.)

(٢)لمصدر نفسه ص١٥٨.

(٣)عدنان الجنابي، مصدر سبق ذكره ص٧.

(٤)- محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية، المحور: الادارة و الاقتصاد، المجلة الحوار المتمدن–العدد: ٣٦٣٧، ٢٠١٢ بدون صحيفة.

(٥)أحمد بشارة، مصدر سبق ذكره.

(٦)المصدر نفسه.

آخر، اقتصاد الريع يعني إعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخواً إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية و الزراعة أهمية[١]. الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد في مدخوله المادي على بيع سلعة غير انتاجية في الأسواق الخارجية كالنفط والذهب والنحاس، وهذا المدخول المادي يسمى "ريعا".... وبالنظر إلى الاقتصادات الخليجية، نجدها نموذجا مثاليا للاقتصادات الريعية، فهي تعتمد بشكل جوهري على الريع المتحصل من بيع النفط الخام في الأسواق العالمية للنفط، وهو ريع هائل في حجمه ونتائجه، فمنذ اكتشاف النفط في الثلاثينات تبدل نظام الإنتاج والنظام الاقتصادي للبلدان الخليجية كلية وانتقل من حالته الأولية التي تعتمد على صيد اللؤلؤ والتجارة إلى اقتصاد يعتمد على متحصلات بيع النفط بشكل شبه كامل[٢].وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصاً للعمل[٣].

٣. الدولة النفطية/الريعية: لقد نال مفهوم الدولة الريعية اهتماما مع مطلع حقبة النفط و بروز الدول العربية المنتجة للنفط[٤]. فالدولة الريعية هي التي تعتمد على الاقتصاد الريعي في توفير العائدات والإيرادات بقصد توفير الخدمات والامن والادارة التي بمقتضاها تكون موجودة على الارض وتحظى بشرعية من قبل الشعب[٥].بناء على التعريفات السابقة من الضروري عرض اهم مؤشرات الدولة الريعية لأن ذلك يوفر فهماً افضل للدولة الريعة.

٤. مؤشرات الدولة الريعية

تشير الدراسات الى مجموعة من مؤشرات الدولة الريعية، نذكر من أهمها ما يأتي:[٦]

أ – أرتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.

ب– ضعف هيكل الإنتاج المحلي.

تـ ـ ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية (كالنفط مثلا) من إجمالي الصادرات تصل أحيانا إلى أكثر من 80 %.

---

(١) د.صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق تشرين الثاني، بغداد– العراق ٢٠١٣ ص٤.

(٢)جعفر العمران، الدولة الريعية في الخليج و البحرين، صحيفة الوسط البحرينية، العدد : ١١٦٥، الإثنين ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥،ص ٤٤.

(٣) د.صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٤)-Hazem Bablawi,The Rientier states in the Arab World (New York; Croom Helm,1987)p,49

(٥)د .سلام جبار شهاب، (دول الخليج انموذجاً) بتأريخ نقل (٢٠١٦/١١/١١) متاح عن الرابط الاتي.

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50938

(٦) مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، بحث العلمي مقدم الى جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد، م.ن. ، ٢٠١٣ ص ٧.

ث- الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الريعي وانواعه

تتعدد خصائص الاقتصاد الريعي داخل الدولة و خارجها، لذلك سيتم التطرق في هنا الى أهم الخصائص الموجودة في هذا الاقتصاد. ثم مقارنة هذه الخصائص بمؤشرات الدولة الريعية و القاء الضوء على أوجه الشبه و الاختلاف فيما بينهما.

١. خصائص الاقتصاد الريعي

يمكن تحديد خصائص الإقتصاد الريعي و خاصّة في الدول المصدّرة للنفط مباشرة في النقاط الآتية:

أ. الاعتماد المفرط على عائدات النفط باعتبارها ركيزة كل نشاط اقتصادي، الذي يميل إلى وضع حاجات صناعة النفط فوق ماعداها.

ب. غياب الروابط الإنتاجية وهيمنة محفزات مالية الخزينة.

ج. الانحياز المفرط للصناعة الثقيلة ذات الراسمال الكثيف، مقرونا بتحامل بنيوي على الزراعة وغيرها من قطاعات التصدير.

د. تخيل ضرورة التسريع بالتنمية على عجل ((قبل أن ينضب النفط)).

هـ. هيمنة الدولة على ملكية عائدات النفط وسبل التصرف بها[١].

وقد طور حازم ببلاوي هذا المفهوم وشخص اربع خصائص رئيسية تشترك فيها الدول الريعية في العالم العربي[٢] :

أ. الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد.

ب. يتأتى الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي الى قطاع انتاجي قوي.

ج. تشكل الايدي العاملة المشغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

د. تكون الدولة (الحكومة) هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي.

٢. العلاقة بين الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية

بعد أن ميَز العلماء في تعريفاتهم – بعد تعريف المهدوي- الاساس بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، يمكن الحكم على كون الدولة ريعية، عندما تكون مساهمة الريع الخارجي في ناتجها المحلي الإجمالي يمثل نسبة كبيرة، وقد حدد بعض

---

(١) إدوار مورس و توماس بالي و مايكل روس و اخرون، النفط والاستبداد والاقتصاد السياسي للدولة الريعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى،العراق، ٢٠٠٧ ص١١٨.

(٢) عدنان الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

الباحثين تلك المساهمة ب ٤٠٪، إذ أن مادة الريع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد من الدخل ولكنه يجب أن يكون النوع الأكبر[١].

و يعرّف جورج قرم *، بأّن: "حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدرُّ أرباحًا كبيرة دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاطٍ إنتاجي أو إبداعي يذكر، سواءٌ أكان رجل أعمال فردا أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص أو شخصية اعتبارية من القطاع العام" وسواءٌ أكانت الدولة المركزية أم شركات من القطاع العام أو هيئات محّلية"[٢].

من هنا لابد من عرض ومناقشة أو التشابه والاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية:

اوجه العلاقة والتشابه بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.

يمكن القول أن اوجه التشابه بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تشمل في النقاط التالية :[٣]

أ. إن العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تتحدد أساساً بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكّل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ويلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية وبذلك فان الريع الخارجي وصفا للدولة الريعية والاقتصاد ألريعي على السواء.

ب. الدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي ، إذ إن الأخير عادة ما يولد دولاً ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية، ولا يصح القول إن دولة ما تخلق اقتصادا ريعيا.

أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

فيما يتعلق بأوجه الاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، يمكن الاشارة الى النقاط التالية: [٤]

أ. الاقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدّخل بينما الدولة الريعية تساهم الأقلية.

ب. عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي في حين إن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية.

ج . الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل ألريعي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بينما لايكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد ألريعي.

١- تحسين حمةسعيد، مساهمة الاقتصاد الريعى في تعويق الحكم الرشيد، بحث مقدم الى مؤتمر الدولى الثالث جامعة التنمية بشرية، في تأريخ (٢٠،٢١/ ٤/ ٢٠١٦) سليمانية. ص٤.

* باحث ومفكر اقتصادي لبناني.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري الفترة ٢٠٠٠ _ ٢٠١٢، رسالة ماجستر غير منشورة، مقدمة الى جامعة المدية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جزائر ٢٠١٤ ص٦.

(٤) خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري الفترة ٢٠٠٠ _ ٢٠١٢، المصدر نفسه ص٧.

د. الاقتصاد ألريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية ، بينما الدّولة الريعية وليدة اقتصاد ريعي حتما بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي في حين قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية (كـ عائدات السياحة لبلد معين، تحويل العاملين في الخارج....).

ه. ويمكن التمييز بين الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي، فالدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وهي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل وتشتغل فئة قليلة من السكان في توليد الريع و يؤول في مجمله للحكومة والتي تتحكم في توزيعه وانفاقه على أفراد المجتمع[١]. أما الاقتصاد الريعي فهو الاقتصاد الذى يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع وأستغلاله. اذن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد التداولي وليس الاقتصاد الإنتاجي، وبذلك تكون الدولة الريعية نظام فرعي متصل بالاقتصاد الريعي. وأن الاقتصاد الريعي هو الآساس عادة في تكوين دولة الريعية تكون الوسيط بين القطاع المنتج للريع والقطاعات الاخرى من خلال الانفاق العام[٢].

ثانيا: مصادر الاقتصاد الريعي و انواعه

يتم هنا مناقشة مسألتين اساسيتين هما موضوع مصادر الاقتصاد الريعي و موضوع انواع الاقتصاد الريعي في النقاط التالية:

١. مصادر الاقتصاد الريعي

بناء على ما سبق ذكره من تعريفات للإقتصاد الريعي، تنقسم مصادر الإقتصاد الريعي بشكل عام على نوعين: المصدر الداخلي و المصدر الخارجي.

أ. المصدر الداخلي:

إنّ الريع الداخلي يستند في وجوده إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية تشارك العناصر الريعية، حيث يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية بل إن وجود الريع نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الإنتاجي فالريع الداخلي ما هو إلا نوع من المدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، لذلك فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع سيكون وصفاً جزئياً للاقتصاد بمجموعه يشير إلى الفئات دون الأغلبية[٣]. و تتمثل المصادر الداخلية فيما ياتي:

- **ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة: يشكّل التدخل الاقتصادي للدولة عنصراً أساسياً بل وحاسماً في الدورة الاقتصادية في أغلبية الـدول الناميـة" سواءٌ أكان بشكلٍ مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكلٍ غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدّد الحاسم لبنية النشاط الاقتصادي. وينجم الريع في**

---

(١)خاير فاتح، مصدر سبق ذكره ص٧.

(٢) المصدر نفسه. ص٨.

(٣)تحسين حمةسعيد، مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد مصدر سبق ذكره ص٣.

تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام .والسيادة يمكن نقلها إلى الفعاليات الاقتصادية الخاصّة عبر التأجير أو الاستثمار المشاركة وغيرها.[1]

- المضاربات المالية :يظهر الريع في الاقتصاديات المعاصرة، أكثر ما يمكن، في ظاهرة المضاربات، خاصة المضاربات الماليـة .ويكمن السبب الأساسي لذلك في أنّ عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع[2].

وهذا الأخير ، ودون مجهـود، يُعتبر المحرّك الأساسي للمضاربة. وتعتبر أكثرية المضاربين من ذوي الدخل المحدود الذين أغرتهم إمكانيـة الـربح السريع والمجزي دون بذل أيّ مجهود عقلي أو جسدي .ويُسهم النظام المالي، بشكلٍ عام، والمؤسسات المالية، بشكلٍ خاص، في إشعال نار المضـاربة عبـر إمـداد المضاربين بسيولةٍ لقاء فوائد منخفضة. فضلاً عن الغياب، المقصود أو غير المقصود لأنظمة الرقابـة والتشـريعات الحكومية. كما أنّ هناك مؤسسة لظاهرة المضاربة عبر إنشاء صناديق مالية تُعرف بـ «الصناديق السيادية» حيـث تؤمّن الدخول للأجيال القادمة من خلال توظيف أموال هذه الصناديق، بشكلٍ أساسي، في السندات والأوراق الماليـة، في الأسواق المالية الأجنبية[3].

- المضاربات العقارية: تاريخياً، أَسّست المضاربات العقارية وسبقت المضاربات المالية كمصدر لريع مزدوج: ريعٌ ناجم عن الإيجـار المتصاعد وريعٌ ناجم عن ارتفاع أسعار العقارات، وممّا قد يصيب الاستثمار الإنتاجي بطعناتٍ قاتلة[4].
- ريع الخدمات: تُصنّف القطاعات الاقتصادية، تاريخياً، وحسب أهميتها إلى: القطاع الأول: الزراعة، والقطاع الثاني: الصناعة، والقطاع الثالث: الخدمات، والذي يتمثّل دوره أو وظيفته في الأصل، في خدمة القطاعيْن السابقيْن الإنتاجييْن .ولكن، نتيجة التطوّر الاقتصادي، أصبح قطاع الخدمات و خاصّةً قطاع التجارة، قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاتـه، أيّ متجاوزاً بذلك الخدمة المعهودة المباشرة للقطاعيْن الأوليْن[5].

ت. المصدر الخارجي

في حالة الريع الخارجي فإن التحويلات تأتي من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة ولهذا يستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يمارس فيها الريع الخارجي دوراً سياسياً في الحياة

(١) زياد حافظ، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، مجموعة من المؤلفين، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى،بيروت٢٠٠٩ ص ٥١.

(٢) زياد حافظ، المصدر نفسه ص٥٢.

(٣)المصدر نفسه ٥٣.

(٤) غسان ابراهيم، الابعاد الإجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، كلية الاقتصاد ـ جامعة دمشق، نص منشور على موقع: http://www.localmoxie.com تأريخ الاطلاع،٢٠١٤/٢/٢٥/ ص٣.

(٥) غسان ابراهيم، الابعاد الإجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، كلية الاقتصاد، المصدر نفسه.

الاقتصادية، ويقصد العلماء هذا النوع عندما يصفون دولة واقتصادها بأنها دولة و اقتصاد ريعيين[١] و تتمثل المصادر الخارجية فيما يأتي:

- **ريع النفط والغاز : يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلاً ريعياً بامتياز. إذ هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر مبيعهما. وذلك الفارق لا يعكس مجهوداً خاصّاً من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما. وقد يُبرّر ذلك الفارق يكون تلك الثروة ناضبة لا محالة، عاجلاً أم آجلاً، وبالتالي يجب دفع بدل لعدم إمكانية تجديد مصدرها. إلاّ أنّه، ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فإنّ هذا الأخير يتضمّن ريعاً اقتصادياً بامتياز[٢].**
- **ريع المعادن : يُعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلاً ريعياً، وإن كان حجمه أقلّ، نسبياً، من حجم الريع النفطي أو الغازي. ويتمثّل الفارق بين الريع النفطي والغازي وبين ريع المعادن في أنّ الطبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثيلتها بالنسبة للمعادن. ويتشكّل الريع المعدني نتيجة تفوّق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكلٍ كبير[٣].**
- **ريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية : يُعتبر الدخل الناجم عن بعض الممّرات أو الأقنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البرّي والحديدي، دخلاً ريعياً، بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها[٤].د- ريع السياحة : يُعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيئتها الطبيعية بما يمكّن الدولة من الحصول على دخلٍ مرتفع، دخلاً ريعياً. هنا، يُعتبر حق السيادة للدولة مفهوماً أساسياً لفهم كيفية تشكّل الريع[٥].**

٢. أنواع الاقتصاد الريعي

حول موضوع انواع الاقتصاد الريعي، ذهبنا الدراسات الى تقسيم الاقتصاد الريعي الى نوعين:[٦]

"أحدهما خارجي ويشمل ريع النفط والغاز إذ أن هناك فارقاً كبيراً بين تكلفة استخراجهما وسعر بيعهما وريع المعادن الذي يشكل نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها تفوقاً كبيراً وريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجية والنوع الآخر للريع ويأتي من المصادر

---

(١) تحسين حمة سعيد، مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد مصدر سبق ذكره ص٥.

(٢) زياد حافظ، مصدر سبق ذكره ص ٥٣.

(٣) د.غسان ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٥.

(٥) ـد.غسان ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٦) ـمحمد نبيل الشيمي مصدر سبق ذكره.

الداخلية وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وينجم هذا النوع من الريع من خلال سوء استخدام المال العام وريع المضاربات المالية إذ يتم السعي للربح دون مجهود وريع الأخير فهو ريع الخدمات الذي كان دوره في البداية خدمة قطاعي الزراعة والصناعة في حين بات اليوم قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاته".[١]

وقد ذهب بعض الباحثين إلى ترجيح تقسيم ثلاثي للريع على النّحو الآتي: [٢]

أ. الريع الطبيعي ويتمثل بالموارد الطبيعية المتوفرة لدى الدولة، كالنفط والثروات المعدنية الأخرى.

ب. الريع الاستراتيجي ويتمثل هذا النوع من خلال موقع الدولة من حيث الموانئ ومدى تحكمها بطرق التجارة أو تمتعها بميزة جيوسياسية كالإشراف على الممرات المائية.

ج. الثالث: الريع التحويلي ويتمثل بما تحصل عليه الدولة من معونات ومنح بالإضافة إلى أشكال الدعم الأخرى.

المطلب الثاني

أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي

الاقتصاد الريعي له تأثيرات متعددة على بنية الدولة وعناصر النظام السياسي و كذلك له تأثيرات على المجتمع. و بما أنّ التطرق إلى جميع التأثيرات في كلّ النّواحي لا يمكن الوفاء بها في هذا البحث، فإننا نقتصر القول في التأثيرات الخارجيّة و التأثيرات الداخلية الّتي يحدثها الإقتصاد الرّيعي والتي بدورها تؤثر في النظام السياسي.

اولا: تأثيرات الاقتصاد الريعي الداخلية

في هذا المطلب نتطرّق إلى التأثيرات الداخلية التي يحدثها الاقتصاد الريعي على المجتمع والدولة بشكل سلبي. وذلك بإلقاء الضّوء على النقاط الآتية:

١. النظام الريعي و النظام الديمقراطي ثنائية مستحيلة

لا يمكن اجتماع النظام الريعي و النظام الديمقراطي في آن واحد، فهما على طرفي نقيض من بعضهما البعض، لأنّ الحكومة في الدّولة الريعية و النظام الريعي، غنيّة عن المواطن و لاتحتاج إلى إسهامات المواطنين الإقتصاديّة كدفع الضرائب، و بذلك

---

(١) لمزيد من المعلومات ينظر الى مصادر التالي:

١. حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة ، عمان، ٢٠٠٢

٢. عبد الحي زلوم , مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار ، مؤسسة عبد الحميد شومان، , .عمان , الاردن , دون طبعة ،2008

٣. أ حمد حسين علي الهيتي،" مقدمة في اقتصاد النفط "، الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا،بيروت،2011

(٢) حوراء رشيد مهدي الياسري، مساوئ الدولة الريعية: العراق و مشكلة اسعار النفط، 13-01-2015 متاح عن الرابط الاتي: http://annabaa.org/english/authorsarticles/566

تاخذ الحكومة تعمل على اقناع و اسكات المواطنين بشتى الوسائل و الأساليب. وذلك عن طريق استغلال الثروات العائدة اليها من الريع[١].

و بشكل عام يتم تنفيذ هذه العملية (كما ذكرنا في سابق) بأسلوبين: [٢].

أ. الاسلوب المرن:

الحكومة تبذل جهدا بمنح المعاشات (الرواتب، ومنح، مساعدات... الخ) لجذب مشاعر و عواطف المواطنين، بهذه الطريقة تحقق الحكومة هدفين: جذب آراء المواطنين إليها من جانب، ومن جانب أخر تقوم بربط مصادر المعيشة للمواطنين بالحكومة.

ب. الاسلوب القاسي

الشكل القاسي هو الشّكل الّذي تقوم الحكومة بموجبه باستعمال القوة للاستمرار في السلطة، و مادامت الدولة الريعية لم تكن إيراداتها الاقتصادية تعتمد على الأيدي العاملة وإنما تعتمد على مصادر أخرى (مصادر الخارجية) وفي هذه الحالة تستطيع الحكومة تعبئة وتسليح المواطنين لاستغلالهم للدفاع عن مصالحها.

أن مفهوم الدولة النفطية/ الريعية ذاته يشكّل حلقة الوصل بين تعريف الاقتصاد الريعي وتبعاته على الدولة والمجتمع، فإن لمن يسيطر على الدولة حرية كبيرة نسبياً في صرف الريع، فيمكن لأصحاب السلطة مثلاً صرف الريع على الأجهزة الأمنية، لضمان استمرارية النظام، أو يمكن صرفه لرشوة الشعب كلما ضاق ذرعا بالنظام، أو يمكن صرفه ببساطة على مصالح الفئات الحاكمة، كما يمكن طبعا صرفه في التنمية و تحسين مستوى معيشة السكان، عبر توزيع عادل للريع[٣].

وهنا يتضح أن محاولة السيطرة على الدولة لا تكون بدافع السيطرة على السلطة والأجهزة الأمنية فقط، كما في الدول غير الريعية، بل إن الدول الريعية تمثل منطقة صراع أيضا، لكونها تمثل المصدر الأساسي للسيطرة على ثروة المجتمع مباشرة عبر التحكم بالريع[٤].

يؤثّر الاقتصاد الريعي على بنيان الدولة التي تعتمد عليه كمصدر أساس في دخلها القومي، كما أن له آثار على سلوك المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الريع، يرى الاقتصاديون أن الاقتصاد الريعي كنظاماً اقتصادياً استثنائياً لا يدوم طويلاً وهو يمثّل حالة من حالات التسيُّد والتملك بين شعب ورعية وحكومات تمتلك الريع ومن ثم تمتلك الرعية. ويرى آخرون أن هذا النوع من الاقتصاد هو مصدر تخلف وبطء التنمية للدول التي تعتمد عليه[٥].

---

(١) د.سةردار عةزيز، حكومةت و سامانى سروشتى لة هةريَمى كوردستان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ـ لبنان، ٢٠١٣ ص ١٥٣ ص ١٥٤.

٢–المصدر نفسه ص ١٥٥.

(٣)تحسين حمه سعيد،مساهمة الاقتصاد الريعي، مصدر سبق ذكره ص ٤.

(٤) المصدر نفسه

(٥) ينظر :مايكل روس هل يعيق النفط الديموقراطية، النفط والاستبداد(الاقتصاد الريعي للدولة الريعية، مجموعة باحثين ، تحرير حسين بن حمزة ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد–أربيل– بيروت، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧ م، ص١٥١.

٢. الإحتكار لدى الدولة الريعية

أ. **من الناحية الاقتصادية:** عندما تصبح أسرة ما أو حزب معين مالكاً للوطن، لانهم يتحكمون بجميع الثروات في داخل نطاق الدولة. فإنّ هذه الفئة الحاكمة تنفرد وتبتعد عن المجتمع. (السلطة السياسية تبتعد عن الحياة الإجتماعية في الدولة) و هذا يؤدي الى ان تصبح الحياة الإجتماعية غير مهمة لدى السلطة السياسية. و تكون جميع الثروات الاقتصادية بتصرف السلطة السياسية وتتصرف بها من تلقاء نفسها و هذا يؤدي الى عدم قيام العدالة. ففي حالة وجود الاقتصاد الريعي في أي مجتمع، فإنّ ذلك يؤدي الى تراجع الاقتصاد المتعدد و ظهور نشط للاقتصاد الاستهلاكي[١].

- ضعف هياكل الأنتاج المحلي:

تتصف إقتصادات الدول الريعية بهيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى وتتجلى أهمية هذا القطاع الريعي عند النظر الى مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي لتلك البلدان التي تتراوح في المعدل مابين ٣٢٪ الى ٣٩ ٪ للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥). في الوقت الذي لايتعدى متوسط نسبة الصناعات التحويلية ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان في أحسن الأحوال للمدة (١٩٩٤–٢٠٠٤)[٢].

- ومن هذا يمكن القول بأن الدولة الريعية ماهي الا دولة توزيع للريع وليست دولة منتجة ، وان الدولة إستطاعت من خلاله أن تجعله وسيلة للتحكم ولتطبيق فلسفتها مما ترك إنعكاسات على الوضع السياسي والاقتصادي المجتمعي[٣].

ب. **من الناحية الإجتماعية:** الطبقات الإجتماعية التي تنشأ في ظل الاقتصاد الريعي هي تلك الطبقات التي أنشأتها السلطة حسب مزاجها. مثال طبقة الموظفين و طبقة المستهلكين و طبقة العسكريين و .. الخ[٤].

فالسلطة تتبع طريقتين لإثبات وحماية شرعيتها في المجتمع[٥]:

الطريقة الأولى: عن طريق الملكية(الوراثة)

في هذه الطريقة السلطة تعطي باستمرار الشرعية لسلطتها فمثلا الدول الخلجية، تلك النظم السياسية (الملكية) تعطي الشرعية للأجيال المتعاقبة على ملكيتها.

---

(١) ناوەندی هەژان، پرۆژەی عەدالەت و گۆرانکاری شارستانی، گۆڤاری هەژان، ناوەندی هەژان بۆ فکر و مەعنەویەت، ژمارە ٢٦، ساڵی ٢٠١٤، لا ١٠ و ١١.

(٢) زياد حافظ، مصدر سبق ذكره ص ٥٣.

(٣) زياد حافظ، مصدر سبق ذكره ص ٥٣.

(٤) ناوەندی هەژان، پرۆژەی عەدالەت و گۆرانکاری شارستانی، سەرچاوەی پێشوو لا ١٢.

(٥) هەمان سەرچاوە لا١٣.

الطريقة الثانية: الطريقة السياسية.

تستطيع السلطة أن تأخذ الشرعية من الشعب عن طريق اللعبة السياسية الديمقراطية. في هذه الطريقة السلطة يجب ان تكون ممثلة بالاكثرية الشعبية بحكم ان السطلة توسع سلطتها. لكي تستطيع هذه السلطة أن تجعل الاقتصاد الريعي تحت حكم سيطرتها. وهذه الطريقة قد تؤدي الى احتكار الاكثرية و استغلال الديمقراطية و تجعلها استبدادية فردية.

ج. من الناحية السياسية

في دولة الاقتصاد الريعي، يستحيل تنازل الفئة الحاكمة عن سلطتها لأي فئة اخرى (ان ذلك يعنى عدم وجود ما يسمى بتبادل السلطة في هذه الدولة) اذا كان الاقتصاد تحت سيطرة فئة ما تكون السلطة بيدها[١]. إن أحد العوامل التي تشّكل عائقا أمام الديمقراطية في الشرق الأوسط هو عدم اعتماد الحكومة على دعم المواطن .بدلاً من ذلك تتّكل الدولة على عائدات النفط مباشرًة، كما في دول مجلس التعاون الخليجي، أو بصورة غير مباشرة كما في إقتصادات مثل الأردن.والتداعيات السياسية لهذا المفهوم هي أّن عدم اعتماد هذه الدول في نهاية الأمر على الضرائب المحلية من أجل البقاء يجعلها غير ملزمة بالسماح بالحرية السياسية، ويمكن أن يحد تاليا من النشاط السياسي المستقل الذي قد يؤّثر في الاستقرار الاجتماعي. غير أن الأموال الطائلة في الكويت والدول الأخرى المصّدرة للنفط في الخليج العربي تساعد على ترسيخ الاستقرار وتقللّ من الحاجة إلى اللجوء إلى القمع .و في أوضاع كهذه، يمكن أن تتطّور ممارسات ديمقراطية، وهي تتطّور بالفعل[٢].

ومع ذلك إن تيار العائدات الريعية يؤول باجمعه أو نسبة عالية منهُ الى فئة صغيرة أو محدودة متمثلة بالنخبة الحاكمة (الدولة) ومن ثم يعاد توزيعه أو استخدامه على الغالبية من السكان ، وهكذا نجد أن فكرة الدولة الريعية تقتضي التميز بين الأقلية والأغلبية من ناحية وبين خلق الثروة وتوزيعها ، من ناحية أخرى ولذلك نجد أن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي) في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على إستخدامات هذه الثروة وهذا من شأنه أن يولد نشاطاً إقتصادياً تابعاً يعتمد اعتماداً كبيراً على المصدر الأساسي للثروة ، وفي مثل هذه الأقتصادات يكون دور الدولة ما هو الا وسيط بين قطاع النفط من جهة وبين بقية القطاعات الأقتصاديةالأخرى[٣]

إن المجتمع المدني قد أسقط مطالبتهُ عن الدولة لأنهُ لايرى من حقهِ التأثير في السياسة كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية . هذه الإستقلالية عن المجتمع المدني مرتبط بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة. إن التراث القبلي الطويل المتسم بشراء الولاء الى الحاكم تعزز عبر العطايا والهبات التي تقوم بها الدولة لمواطنيها والتي يتم توظيفها في شراء الشرعية[٤]

---

(١) ناوەندی هەژان، پرۆژەی عەدالەت و گۆرانکاری شارستانی، هەمان سەرچاوەی پێشوو لا١٤.

(٢) محمد المرطابي، اعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، صدى، اصوات التغيير العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (٢٠١٤/٣/٣).

(٣) محمد المرطابي، اعادة النظر في النظرية الدولة الريعية، المصدر نفسه

(٤) طۆظاری هەڤان، سەرضاوەی ژیَشوو لا١٣.

ثانيا: التأثيرات الخارجية

١. التدخل في شؤون الدول الآخرى: الاقتصاد الريعي لا يؤثر فقط في الشؤون الداخلية للدولة بل تؤثر ايضا في الشؤون الخارجية للدولة، مثلا نرى أنّ الدول الخليجية تتدخل في الشؤون الداخلية لدول اخرى. كما نرى من جانب آخر أنّ ايران تتدخل في شؤون سوريا و لبنان والعراق. وكمثال عن تدخل الرؤساء، رأينا أن الرئيس معمر القذافي كان يتدخل في شؤون دول اخرى[١].

٢. الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدراساس للدخل: تعدّ هذه السمة من أهم المعايير التي يتوقف عليها توصيف الدولة الريعية ، فالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبتهُ العالية في الناتج المحلي الأجمالي هما السمتان الملازمتان لأقتصادات تلك البلدان وإذا كان الأمر قد حسم من الباحثين بالنسبة للموارد النفطية الخارجية فالأمر لم يتوقف عند هذا الحد فهناك مداخيل ريعية خارجية غير نفطية كما هو الحال في الأقتصاد الأسباني الذي بقي طويلاً يعتمد على ذهب وفضة الأمريكيتين ، وعلى الرغم من ذلك يبقى مؤشر سوق النفط الخام هو الأقوى في موضوع الريع وما إن تطلق صفة الريع على دولة حتى يتبادر الى الذهن انه الريع النفطي . وتتجلى أهمية هذا المصدر بأنه يشكل أكثر من ٨٢٪ من مجمل الصادرات لتلك البلدان واكثر من ٣٠٪ من ناتجها المحلي الأجمالي لعام ٢٠٠٥ وبهذا الارتباط يجعلها دولاً منكشفة إقتصادياً، قد تواجه بدائل طاقة منافسة من جراء تحولات وتقدم تكنولوجي ليس في الحسبان[٢]

٣. ارتباط النفط بالسوق العالمية:

هناك انفصام في العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول الى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل. إن عائدات النفط تتحدد بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط ، فالتداعيات في أسعار هذا المنتج تعتبر منفصلة عن تكاليف الأنتاج المحلي للنفط.[٣]

٤. المعيشة الخارجية

حسب ما يرى البعض من الباحثين فإن " الدولة الريعية " هي تلك الدولة التي تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية(كما هو الحال مع قناة السويس مثلا)، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج، فالدولة الريعية بهذا المعنى تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل[١]

---

[١] گۆڤاری هەژان، سەرچاوەی پێشوو لا١٣.

[٢] حامد عباس محمد المرزوك، سمات الدولة العربية الريعية، الكلية القانون، قسم القانون العام، جامعة بابل، (٢٠١١/٦/٢٤) متاح عن الرابط الاتي: http://law.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=7&lcid=19900

[٣] المصدر نفسه

ومقاربة حسين مهداوي* تنظر إلى دخل النفط بوصفه ريعاً خارجياً تتقاضاه هذه البلدان بواسطة تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني .ويتبع ذلك منطقياً أن الدولة تعيش أو تعتمد في معاشها على الريع الخارجي هي دولة ريعية .والدولة الريعية ليست بالضرورة متصلة بالنفط، فإسبانيا مثلا(في نهاية القرن السادس عشر) تقدم مثالا تاريخياً لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الامريكيتين[٢].

يستنتج من ذلك بان الدولة الريعية هي تلك التي تعتمد في إدراتها لشؤون الدولة على عائدات من الخارج سواء حصلت على هذه العائدات من جراء بيع مادة خام(دولة ريعية)أو لقاء تقديم خدمات استراتيجية أو عن طريق فرض ضرائب على حوالات المغتربين في الخارج(دولة شبه ريعية) .واللافت أنه لا يتم الحصول على هذه الإيرادات من خلال عمالة كبيرة موظفة في الاقتصاد المحلي في إنتاج هذه العائدات .وما يميز هذا النوع من الدول هو أنها تعيق التحول الديمقراطي وتمنع من تطور المجتمع المدني(أي المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته كمجتمع خارج اطار الدولة، وفي علاقة استقلال نسبي معها ويمولها من الضرائب).

و تكون الموازنة العامة في الدولة الريعية بيد الحاكم و تتجسد الدولة به يصرف على المواطنين من جيبه وماله الخاص وكأنها مكرمات مصممة لشراء ولاءات سياسية[٣] .إن النسبة الأكبر في الموازنة العامة في الدولة الريعية تتأتى من عائدات خارجية كما في الميزانية العراقية أذ أن نسبة % 90 تقريباً من الإيرادات هي من الريع النفطي، وهي بهذا المعنى عائدات خارجية وليست إنتاجية[٤].تمثل قدرة الدولة الريعية خارجيا في الحفاظ على علاقات ودية مع القوى الكبرى ذات المصالح الاقتصادية الحيوية بالمنطقة وضبطها في توازن لا يعصف بالمنطقة. فالاعتماد على اقتصاد السلعة الطبيعية الخام خارج المحضن الإنتاجي المحلي أو في غيابه مضافا إليه التعالق بين الدولة الريعية وبين السوق العالمي وفي حالة دول الخليج سوق النفط العالمي غالباً ما يؤدي إلى ما يمكن تسميته «خلجنة» على وزن «بلقنة» الدول النفطية.إذ إن النفط لا يترك ليكون مجرد سلعة اقتصادية بل يتحول إلى حالة سياسية تتراوح حدتها من التفاوض السلمي إلى التهديد بالحرب أو الحرب. وهذه كانت ولازالت عينة على قدر لا يستهان به من الصعوبة في تحديات الدولة الريعية بمنطقة الخليج [٥].

٥. الاعتماد على تشكيلة العوامل الدولية

---

(١) د. صالح ياسر، ورقة سياسات، النظام الريعي وبناء الديموقراطية: الثنائية المستحلة، حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكت اردن والعراق، بغداد ، العراق، تشرين الثاني ٢٠١٣، ص ٥،٦.

* حسين مهداوي، باحث ايراني، استخدم كلمة الريع و الدولة الريعية بمعنى استناد الدولة الى مصدر واحد في داخل البلاد للناتج القومي الاجمالي

(٢) د. صالح ياسر، ورقة سياسات، النظام الريعي وبناء الديموقراطية: الثنائية المستحلة، حالة العراق، المصدر النفسه ص٧.

(٣) المصدر نفسه ص٨.

(٤) المصدر نفسه ص٨.

(٥) دولة الريعية.. مدخل لفهم واقع النساء بالخليج (٢٠١٧/٢/٢١) متاح عن الرابط الاتي:

http://noqta.info/page-53069-ar.html

ان الطبيعة الخارجية للإيرادات النفطية مهمة لتعريف الاقتصاد النفطي الريعي، إذ إنها تشير ضمنا الى أن السعر يتحدد بعوامل خارجية ليس للمصدر عليها سوى تأثير ضئيل، برغم أن بعض الاقتصاديين ، يجادلون بأن سعر النفط يعتمد على تشكلية من العوامل الدولية، بما فيها قدرة البلدان المنتجة للنفط على المساومة[١].و أدت منظمة أوبك دورا أكثر تأثيرا في تحديد الأسعار. ويؤدي الايجار الخارجي،الدور الرئيسي في تعريف الاقتصاد النفطي الريعي، إذ يوضح حازم الببلاوي كيف يختلف عن الايجار الداخلي، فيقول ((لايزيد عن حالة من تحول المدفوعات المحلية في اقتصاد منتج، في حين إن الايجار الخارجي يمكنه من الناحية الأخرى، إذا كان كبيرا، أن يدعم الاقتصاد بدون وجود قطاع محلي منتج قوي[٢]

ثالثا: مسببات نقمة النفط

نتناول هنا سؤالاً مهماً نحدّده في الشّكل الآتي: ما الذي يسبب لعنة النفط ؟ أوما هي الأسباب الّتي تدعو إلى لعنة النفط في العالم.؟

يلقي بعض المراقبين باللائمة على القوى الأجنبية التى تتدخل فى البلدان الغنية بالنفط وبالتلاعب بحكوماتها ، فى حين يلقي أخرون اللوم على شركات النفط العالمية التي تستغل هذه الموارد سعيا وراء السيطرة وتحقيق أرباح غير عادية . على الرغم من أن حجج الفريقين تنطوي على بعض الحقائق إلا أنها لا تستطيع الصمود إذا خضعت لفحص دقيق [٣].

ففى العقود الأخيرة إستطاعت دول كثيرة منتجة للنفط مثل إيران وفنزويلا وروسيا والسودان وبورما أن تصمد بصورة إستثنائية ضد ضغوطات الدول الغربية . كما أنه وعلى مدى حقبة كبيرة من القرن العشرين ، كان لشركات النفط العالمية تأثيرها الملحوظ فى البلدان المنتجة للنفط فى العالم النامي ، إلا أن دور هذه الشركات قد تضاءل بصورة حادة منذ مطلع القرن العشرين عندما أممت غالبية البلدان النامية صناعاتها النفطية [٤].

أ. اسباب نقمة النفط

أمّا عن الأسباب الّتي دعت إلى لعنة النفط، فقد ذكر الباحثون اسباباً عديدة نذكر اهمها في النقاط الاتية:[٥]

* يسهل حجم الإيرادات الهائل على الحكومات الإستبدادية إسكات المعارضة ، وهو ماحدث بعد حركات التأميم، عندما إنتقلت الثروة من يد الشركات الدولية إلى يد الحكومات ، ويمكن أن يؤدى أيضاً إلى قيام حركات تمرد وعصيان يسعى من خلالها مواطنو المناطق الغنية بالنفط للحصول على حصة من العائدات.

---

(١)الدكتور حامد الحمود العجلان، الربا والاقتصاد والتمويل الاسلامي رؤية مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ٢٠١٠ ص ٢٤٧.

(٢) المصدر نفسه ص٢٤٨.

(٣)-مايكل روس، نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، منتدى العلاقات العربية والدولية، القاهرة ٢٠١٥ ص١٢٣.

(٤) المصدر نفسه ص١٢٤.

(٥) المصدر نفسة ص١٢٤.

*** العديد من الحكومات تعتمد على إيرادات النفط فى تمويل المشاريع ، لذا فإن الحصول على الإيرادات يأتى عبر بيع الأصول التي تمتلكها الدولة ، وهذا يساعد فى تفسير كون عدد كبير جدا من البلدان المنتجة للنفط غير ديمقراطية.**

*** تتسبب سرية عائدات النفط فى ان تتواطأ الحكومات مع شركات النفط لإخفاء صفقاتها، وهو الأمر الذى يساهم فى تسهيل بقاء الأنظمة الإستبدادية فى الحكم نظراً لوجود مورد دائم يسهل لهم القيام بما يحلو لهم.**

ب. سمات نقمة النفط[١]:

- **تشويه المؤشرات الاقتصادية من خلال تحويل أغلب الاستثمارات إلى قطاع الخدمات والعقارات وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي وإشاعة أنماط الاستهلاك الترفي والتفاخري وشيوع طاهرة المضاربة وبالتالي يوجد فصل وانفصال بين العمل ومردوده.**
  *** انكشاف الاقتصادات الريعية على الخارج وخضوع الدول التي تعتمد على الريع ومن ضمنها المعونات والمنح للإملاءات والشروط الخارجية والتي عادة ما تكون مجحفة وتخضع الدول للتبعية الاقتصادية والسياسية فضلا عن ذلك فان من أهم مخاطر الانكشاف هو ذلك المتعلق بالتهديدات التي يواجهها الأمن الغذائي والوقائي العربي حيث يتم استيراد ما يربو عن ٦٠٪ من الاحتياجات الغذائية والدوائية من الخارج.**
- **محدوديه التطور في مقابل زيادة دخول شرائح اجتماعية بعينها إلى حد التخمة وزيادة معدلات الاكتفاء (أي حجب جزء من الدخول عن الإدخار) ومن ثم ضعف التراكم الرأسمالي وعجز المجتمعات عن إضافة طاقات إنتاجية جديدة .**
- **سيطرة فئة بعينها على مراكز الثروة والتحكم في توزيعها وسوء استخدام نفط وإعلاء ثقافة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات على حساب الإنتاج المحلي ومصر صورة لهذا النمط. سوء توزيع الدخل القومي واستخراج نفط وتمركز الثروات في مجموعات قليلة غالباً تحتكر السلطة والثروة بحكم قربها من النخبة الحاكمة وهذه الظاهرة أدت إلى نشوء قطاع خاص طفيلي يعتمد على انتهازية الفرص لتكوين أموال وثروات من مصادر غير مشروعة ويكون الاعتماد من جانب هذه الفئة على علاقات متميزة وتعد مصر قبل ثورة يناير المجيدة نموذجاً لهذه الظاهرة غير الأخلاقية ومن المؤكد وفقا لبعض الاقتصاديين أن من اعقد المشكلات التي تفرزها سياسات الدولة الريعية ظهور أمراض اقتصادية يترتب أو ينشأ عليها خلل اخلاقي واجتماعي ويصبح المجتمع بيئة خصبة لاستشراء الفساد بكل صنوفه[٢].**

---

[١] محمد نبيل الشيمي،الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية، مصدر سبق ذكره.

[٢] محمد نبيل الشيمي،الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية، المصدر نفسه

الاستنتاجات

في ختام البحث يمكن القول بأنه تم التوصل الاستنتاجات التالية:

(١) الاقتصاد الريعي تعني الاعتماد على مصدر طبيعي او اكثر و بيعها و تمويل النفقات العامة من خلال عائداتها المالية.

(٢) تتعدد صورة الاقتصاد الريعي، ليس بالضرورة وجود نوع واحد من الاقتصاد الريعي.

(٣) هنا اتجاه سائد شديد الاعتماد على دخل بيع الموارد الطبيعية و شحة و ضعف الصناعات التحويلية والانتاجية.

(٤) في ظل الاقتصاد الريعي يكون الاعتماد على الضرائب ضعيفة جدا في تقديم الخدمات العامة.

(٥) طالما لا تساهم المواطن في دفع الضرائب او مساهمة محدودة جدا، تنعدم مقومات العلاقة بين المواطن والنظام السياسي التي تقوم على مسؤولية النظام امام المواطن.

(٦) بناءا على الاستنتاج السابق يمكن القول ان الاقتصاد الريعي يكون عائقا جوهريا لبناء نظام ديمقراطي.